



The Brookings-SAIS Project on Internal Displacement



النازحون داخلياً في أوغندا - أزمة منسية

بقلم: فرانسيس دنج

تقوم على المبادئ الإرشادية الخاصة بالنزوح الداخلي). وتعتبر هذه السياسة غنية وشاملة وتتوقع الحكومة أن يقرها مجلس الوزراء في الأشهر القليلة القادمة. ومن المهم جداً بذل كل الجهود من أجل إقرار هذه السياسة وتنفيذ أحكامها.

وتلعب الدول المانحة دوراً رئيسياً سواء من ناحية الدعم المالي أو السياسي. ويدعو النداء الإنساني بشأن أوغندا لعام ٢٠٠٤ إلى تقديم ١٢٨ مليون دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية. وسيكون الدعم المقدم من الدول المانحة ضرورياً جداً لتجنب حدوث كارثة إنسانية. وعلى المستوى السياسي، يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً هاماً في إيجاد حل للنزاع الواقع في الشمال. ومع الأخذ بعين الاعتبار البعد الإقليمي للنزاع والصلات بينه والنزاع في السودان، ربما يكون لتحقيق السلام في السودان أثر إيجابي على الوضع في أوغندا.

ويتحمل المجتمع الدولي بالاشتراك مع الحكومة الأوغندية مسؤولية التعامل مع هذه الأزمة وفي نفس الوقت لديهما القدرة على ذلك. ولقد اتخذت مؤخراً خطوات مشجعة لتحفيز المجتمع الدولي على التعامل مع الوضع في شمال البلاد بصورة أكثر شمولية ولوضع سياسة وطنية وزيادة الوجود الدولي، وإنني يجدوني الأمل أن تؤدي هذه الخطوات إلى وضع أساس للعلاج الفعال لهذا الوضع.

فرانسيس دنج، ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن النازحين داخلياً.

انظر دراسة الحالة عن أوغندا التي أعدها المشروع العالمي للنازحين داخلياً على الموقع التالي: www.db.idpproject.org/Sites/ www.idpsurvey.nsf/w/Countries/Uganda

١ انظر نشرة الهجرة القسرية عدد ١٨ صفحة ٢٥-٢٧

يضم حوالي عشرين ألف شخص من النازحين داخلياً، فضلاً عن ذلك، جعل عدم توفر الأمن على الطرق من غير الممكن الوصول إلى العديد من المخيمات لتوصيل المساعدات الحيوية من الغذاء وغير ذلك من المساعدات الإنسانية، إلا في وجود حراسة عسكرية كبيرة.^١

وتعد ظاهرة ما يسمى «التنقلات الليلية»، بشكل خاص، الجانب المأساوي لهذا النزاع. فمن أجل حماية الآباء لأطفالهم من أن يخطفهم الجيش، يرسل الآباء أطفالهم إلى الأحياء الشمالية لكي يقضوا الليل في بلدات «جولو» و«كيتجوم» و«بادر».

وخلال الشهور السبعة الماضية، كان حوالي خمسة وعشرون ألف شخصاً، أغلبهم من الأطفال، يقطعون مسافة تصل إلى ٥ كم ذهاباً وإياباً بين البلدات والقرى أثناء ساعات المساء المتأخرة وساعات الصباح الباكر في اليوم التالي. وأثناء زيارتي لبلدة «جولو» شعرت بحزن عميق حين رأيت الوضع البائس لهؤلاء الأطفال.

ولا يزال تحرك جميع الأطراف الفاعلة حتى الآن، على المستوى الوطني أو الدولي، يتسم بالبطء في التعامل مع هذه الأزمة. وهناك حاجة إلى المزيد من الجهود المتضافرة والمتواصلة لمواجهة هذا الوضع. وفي سبتمبر، وبعد زيارتي، أشرت إلى هذه النقطة عندما أطلعت «مجموعة عمل اللجنة الدائمة بين الوكالات» على ما توصلت إليه من نتائج، وأكدت على الحاجة إلى التعامل مع الوضع بشكل عاجل. ويبدو الآن أن كلا من المجتمع الدولي والسلطات الوطنية قد بدأت في التعامل مع هذه الأزمة. ومنذ أسابيع قليلة، سافر إلى أوغندا «جان إيغلاند»، الذي عين حديثاً في منصب منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ، وكرس معظم وقته لحشد المجتمع الدولي للتعامل مع الوضع وتعزيز الوجود الدولي في شمال أوغندا. وكان من بين التطورات الإيجابية التي حدثت على المستوى الوطني صياغة سياسة وطنية بشأن النزوح الداخلي

تواجه أوغندا الآن أزمة نزوح داخلي بنسبة كبيرة، ولكنها أزمة تكاد تكون غير معروفة للعالم الخارجي. وتبين آخر التقديرات ترحيل ١.٣ مليون شخص تقريباً داخل أوغندا. وفي أغسطس ٢٠٠٣، سافرت إلى أوغندا لتقييم الموقف ولتحديد الطرق الملائمة للتعامل مع هذه الأزمة عن طريق مناقشة الوضع مع الحكومة الأوغندية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة.

أثناء زيارتي لبلدة «جولو» شعرت بحزن عميق حين رأيت الوضع البائس لهؤلاء الأطفال

ومنذ زمن بعيد كان أكبر مكان للنزوح يقع في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. وطوال السنوات القليلة الماضية، شن «جيش الرب للمقاومة» معارضة عنيفة ووحشية ضد الحكومة، وقام بأعمال ضد المدنيين كما قام بخطف الأطفال لاستخدامهم جنوداً أو شبائين أو لممارسة الجنس معهم. وفي الآونة الأخيرة، زادت حدة النزاع بعد الهجوم الذي شنته الحكومة في مارس ٢٠٠٢، والذي سمي عملية «القبضة الحديدية» مما أدى إلى تعميق الأزمة الإنسانية التي تشهدها البلاد.

وقد تم إيواء ملايين من النازحين داخلياً الذين تأثروا بهذا النزاع في مخيمات أنشأتها الحكومة حينما كانوا في حاجة ماسة للمساعدة والحماية الإنسانية. وتعاني البلاد من ندرة في المخزون من المواد الغذائية ونقص خطير في إمدادات المياه فضلاً عن سوء شبكة الصرف الصحي وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية. ويمنع الخوف من «جيش الرب المعارض» الأشخاص عن مزاولة الزراعة التي تعد الدعامة الاقتصادية لكسب الرزق في المنطقة. ولا يلقي النازحون داخلياً والذين يعيشون في المخيمات أي نوع من الحماية الفعلية، حيث لا يكلف في الأحوال العادية سوى عدد قليل من الجنود الحكوميين بحماية مخيم